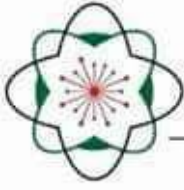


في خطوة مهمة... فصائل «الغوطة الشرقية» توافق مبدئياً على مبادرة «جيش الإنقاذ الوطني»

الكاتب : وكالة قاسيون

التاريخ : 9 نوفمبر 2016 م

المشاهدات : 4057



## مبادرة جيش الإنقاذ الوطني في الغوطة الشرقية

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة السداسية وما خلصت إليه، وبعد متابعة الحراك الثوري لأهالي الغوطة ومطالبتهم للفصائل بإنقاذها، وبعد حالة الاستعصاء التي وصلت إليها الخلافات الفصائلية، فإننا نتقدم لأهلنا الأحرار في الغوطة الشرقية وخارجها وللфصائل الصامدة فيها بالمبادرة التالية:

**اندماج الفصائل العاملة في الغوطة الشرقية ضمن جيش واحد بقيادة جديدة  
تؤول إليه كافة الأسلحة والمقرات والإمكانات المادية والبشرية يحمل علم  
الثورة ويتبنى أهدافها ويعمل على تحقيقها.**

وفق ما يلي:

أولاً- جيش واحد مكوناته:

- |                            |            |                                |
|----------------------------|------------|--------------------------------|
| ١- هيئة سياسية مدنية واحدة | (٢٠ عضواً) | (من الشخصيات المدنية الفاعلة). |
| ٢- مجلس شورى عسكري         | (٢٠ عضواً) | (شخصيات عسكرية).               |
| ٣- أركان واحدة             | (١٠ أعضاء) |                                |
| ٤- مرجعية شرعية واحدة      | (٨ أعضاء)  |                                |

ثانياً:- يتم تشكيل المكونات الأربعة السابقة وفق النسب التالية من حيث العدد:

٤٠% يسميهم جيش الإسلام.

٤٠% يسميهم فيلق الرحمن.

١٠% يسميهم فجر الأمة.

١٠% يسميهم أحرار الشام.

ثالثاً- تنحل باقي التشكيلات وتندمج في الجيش الجديد.

رابعاً- مجلس القيادة العامة في الغوطة الشرقية مكون من: الهيئة السياسية (المشكلة بموجب المبادرة) + مجلس الشورى العسكري.

خامساً- يتم إعادة توحيد القضاء في الغوطة برعاية مجلس القيادة العامة وتحال إليه كافة قضايا الدماء أصولاً.

سادساً- الآليات التنفيذية مفصلة ومزمنة بملحق لهذه المبادرة.



موافقات مبدئية وكل على انفراد على مبادرة تشكيل «جيش الإنقاذ الوطني» على أن ترسل جميعها الموافقة الخطية في وقت لاحق.

وكانت الهيئة العامة تقدمت في وقت سابق بمبادرة تدعو فصائل المعارضة في «الغوة الشرقية» للاندماج ضمن «جيش واحد بقيادة جديدة تؤول إليه الأسلحة والمقرات والإمكانات المادية والبشرية كافة، يحمل علم الثورة ويتبنى أهدافها ويعمل على تحقيقها».

وأوضحت الهيئة في المبادرة المقدمة أن «جيش الإنقاذ الوطني» يتكون من «هيئة سياسية مدنية واحدة» تضم 20 عضواً من الشخصيات المدنية الفاعلة، و«مجلس شورى عسكري» يتألف من 20 شخصية عسكرية، إضافة لرئاسة أركان واحدة مؤلفة من عشرة أعضاء، على أن تكون لها مرجعية شرعية واحدة تضم ثمانية أعضاء.

وحددت نسبة مشاركة فصائل المعارضة في جيش الإنقاذ وفق التوزيع التالي: يسمي كل من جيش الإسلام، وفيلق الرحمن 40% من التشكيل، أي ما مجموعه 80%، فيما يسمي فجر الأمة، وحركة أحرار الشام الإسلامية 10% من التشكيل، أي ما مجموعه 20%.

ودعت الهيئة في مبادرتها إلى حل جميع التشكيلات السابقة، وأن يشكل مجلس «القيادة العامة في الغوة الشرقية»، والمكون من الهيئة السياسية ومجلس الشورى العسكري، إضافة لمطالبتها بإعادة توحيد القضاء. ويتظاهر المئات من أهالي مدن وبلدات «الغوة الشرقية» بشكل أسبوعي بهدف الضغط على فصائل المعارضة المتواجدة فيها لتشكيل غرفة عمليات مشتركة، وذلك بعد التقدم الذي حققته قوات النظام والمليشيات الأجنبية المرافقة لها في الآونة الأخيرة.

واتبعت الهيئة العامة مبادرتها بملحق قالت إنها ستحدد في الكتب المسلمة موعداً لاجتماع الشخصيات كافة التي تسميتها في الكتب الجوابية برعاية عدد من الشخصيات المدنية الفاعلة.

وأضافت أن الاجتماع المذكور سيقوم بتسمية «رئيس مجلس القيادة العامة في الغوة بالتوافق أو الانتخاب ويفوز الحائز على أعلى الأصوات (...) وقائد الجيش ونائبيه بالتوافق أو بالانتخاب»، بالإضافة للتوافق على تسمية الجيش.

وأصدرت الهيئة العامة اليوم الأربعاء بياناً للرأي العام بينت من خلاله ما توصلت إليه مبادرة «جيش الإنقاذ الوطني»، والردود التي حصلت عليها من الفصائل عيناها.

ووفق ما جاء في البيان فإن «حركة أحرار الشام أبدت الموافقة المبدئية على المبادرة خطياً من دون تسمية أيّ ممثلين»، وأضاف أن «فيلق الرحمن أبدى الموافقة على المبادرة شفهيّاً ووعده بإرسال الجواب الكتابي خلال الساعات المقبلة».

وأشار البيان إلى أن «جيش الإسلام أبدى التعاطي الإيجابي مع المبادرة ووعده بتقديم الجواب الكتابي يوم الأحد القادم»، كذلك فإن «فجر الأمة أبدى موافقته الكاملة على المبادرة ووعده بتقديم الجواب الخطي خلال الساعات المقبلة».

وطالبت الهيئة في نهاية بيانها جميع الفصائل بموافاتها بـ«الأجوبة الخطية متضمنة أسماء ممثليهم»، ومن ثم تقوم عند الاجتماع بـ«ملاحظة التحفظات والتوافق على التعديلات المناسبة لمضمون المبادرة».

